عدسة المدى

أربع مشردات وشقيقهن يتقاسمن سندويتشين في قلب العاصمة بغداد، وبملابس لا تقي من البرد افترشن أحد أرصفة شارع السعدون في صباح قاربت فيه درجة الحرارة الصفر المئوي.

تصوير.. محمود رؤوف محمود

الإنترنت يلقي بغبار النسيان على المكتبات العامة في ذي قار

□ بغداد / المدى

يبدو أن التطور التكنولوجي وخاصة في مجال المعلومات جاء على حساب المطبوعات بمختلف أجناسها الثقافية، إذ ما إن توسعت شبكة الانترنت وتغلغلت في المقاهي والبيوت بمحافظة ذي قار حتى باتت الوسيلة الأهم لمطالعة وقراءة الكتب والصحف والمجلات، لتتحول المكتبات العامة بما فيها المكتبة المركزية في الناصرية إلى دور بوار لا يزورها أحد ويعلو رفوفها وكتبها غبار الزمن وبيوت العنكبوت. شبكة "اخبار الناصرية"، اخترقت عزلة المشرفين على المكتبة المركزية في الناصرية، بعد انقطاع الضيوف، لتفاجأ هناك بإصرار غريب على كسب المعركة والعودة بالقراء مجددا إلى صالات المكتبة. مديرة المكتبة خولة ستار عليوي، تحدثت عن تاريخ المكتبة المركزية قائلة: إنها تأسست في العام ١٩٤٥ وكانت تضم قرابة ثلاثة الاف كتاب، وكانت تزدحم بالقراء والباحثين. واشارت الى ان المكتبة رفعت رصيدها من الكتب حاليا إلى أكثر من ١٦ ألف كتاب بينها الفريد والحديث، مؤكدة أن دخول الانترنت أثر سلبا على الكتاب وقرائه، وتسبب بانقطاع طلبة العلم والباحثين عن المكتبة لاسيما وانه يوفر سرعة الحصول على المعلومة.

وتابعت عليوي بالقول: وعلى الرغم من ذلك فإننا نسعى لديمومة العمل من خلال رفد المكتبة بالكتب الحديثة والمصادر التي تواكب التطور حتى لا تكون المكتبة المركزية مجرد ماض. وبينت أن الطلبة ما زالوا يرتادون المكتبة وإن بأعداد قليلة لتعضيد بحوثهم بالاعتماد على كتب قيمة في المكتبة، لافتة إلى وجود خطة لترميم المكتبة المركزية وتزويدها بالأجهزة الحديثة. ودعت الجهات الحكومية المختصة إلى رفد المكتبة بالمزيد من الكتب لتعاود نشاطها كما كانت في السابق.

بدوره رأى ستار سعد، أحد القراء، إن عزوف الشباب عن قراءة الكتاب في المكتبات سببه دخول الانترنت والذي تحول إلى بديل عن كل ما هو مفيد، مضيفا "اليوم بات الشباب بعيدين كل البعد عن الاطلاع والقراءة، لذا لا تجد لديهم عمقا معلوماتيا في جوانب الأدب والشعر والثقافة"، على حد قوله.

في حين أكد الطالب سمير سعيد علي، ان المكتبة المركزية في الناصرية جيدة ومتطورة وانه يزورها للقراءة والاستعانة ببعض المصادر التي لا تتوفر على الانترنت.

اما الحاج عامر عبد الحسين ذو الستين عاما، فقال: انه كان يقرأ في المكتبة مع مجموعة من الأصدقاء، الأمر الذي كان يخلق أجواء جماعية للقراءة ينشغل خلالها الجميع بالاطلاع على مواضيع متنوعة، فضلا عن أنها كانت تسهم بالتعرف على اصدقاء جدد.

واضاف انه اليوم حين يزور المكتبة المركزية لا يرى هذه التجمعات التي كانت تأتي في ذلك الزمن، متسائلا في ما إذا كان "غزو الانترنت هو السبب".

وصفوا وعود الحكومة والبرلمان بأنها "مواعيد عرقوب الكوميدية"

متقاعدو بابل يهددون باعتصامات واسعة للمطالبة بحقوقهم

□ بابل / اقبال محمد

طالب متقاعدون في محافظة بابل الحكومة الاتحادية ومجلس النواب بالإيفاء بوعودهم بزيادة الرواتب التقاعدية، مؤكدين أن ما يتقاضونه لا يغطي الاحتياجات الأساسية لعوائلهم.

المتقاعد كاظم محمد في الستين من عمره، كان يقف أمام أحد مكاتب الصيرفة متوكئا على عصاه، قال في حديثه لـ"المدى": "أين وعود النواب والحكومة بزيادة الرواتب، انا متقاعد وراتبي لا يتجاوز ٣٥٠ ألف دينار وهذا المبلغ لا يكفي لعائلتي".

وتابع بالقول: "أنا أسكن دارا مستأجرة وظروفي الصحية لا تساعدني على العمل، أبنائي يساعدونني ببعض المال كل شهر بالرغم من أن مدخولاتهم الشهرية لا تغطي نفقات عوائلهم"، مضيفا "أعتب كثيرا على كثيراً السياسيين الذين برعوا باستخدام معاناة المتقاعدين كورقة للوصول إلى ما هم عليه الآن"، بحسب تعبيره.

وتساءل محمد "كيف وبأي قانون يحق لأعضاء المجالس المحلية التي تم حلها أن يتقاضوا رواتب تقاعدية تتجاوز ٧٥٠ ألف دينار وتصرف لهم بأثر رجعي على الرغم من أنهم لم يقضوا في العمل أكثر من خمس سنوات، في حين أن موظفا يمضي عمرا طويلا يتجاوز الثلاثين عاما في الوظيفة ليتقاضى في النهاية تقاعدا زهيدا لا يتجاوز ٣٥٠ ألف دينار".

أما المتقاعد بلال رشيد فقد نبه إلى أنه من غير "المنصف النظر إلى المتقاعدين على أنهم معزولون من الخدمة والإنتاج، بل علينا أن ننظر إليهم كشريحة مهمة قدمت للوطن الشيء الكثير"، مضيفا "ليس من المعقول إن تعمد الحكومة إلى تهميش المتقاعدين ومصادرة حقوقهم بهذه الطريقة البائسة، لقد أصبحت وعود الحكومة والبرلمان ضحكا على الذقون".

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى أن المتقاعدين بهذه الطريقة "معلقون إلى أجل غير مسمى، لماذا تكثر الحكومة من المواعيد دون تنفيذ ولا تهتم بالفقراء والبائسين، نحن وفي حال لم تتم تلبية مطالبنا سنلجأ إلى الاحتجاج عبر تظاهرات سلمية كبيرة".

وطالب رشيد الحكومة الاتحادية بـ"الإسراع بإنجاز وعودها وأن تقول كلمتها وتنصف حوائج الناس ومطالبهم، فالمتقاعدون غبنوا في السابق واليوم الحكومة تصادر حقوقهم علنا وتبتزهم بهذه المواعيد التي هي أشبه بمواعيد عرقوب الكوميدية"، على حد قوله.

من جانبها أكدت المتقاعدة ماجدة حسن لـ"المدى"، إن راتبها التقاعدي لا يكفيها فهو "راتب قليل جدا قياسا بالرواتب العالية التي يحصل عليها أعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة"، مشيرة إلى أنه "لا توجد عدالة في التوزيع والاستحقاق، كيف يمكن أن أقضي شهرا كاملا بمبلغ ٤٠٠ ألف دينار والأسعار ترتفع يوما بعد آخر".

ولفتت إلى أن أغلب المتقاعدين يعانون أمراضا مزمنة، "ونحن نسمع الكثير من الوعود من الحكومة ومجلس النواب بزيادة رواتبنا ونشاهدهم على شاشات التلفزيون وهم يتحدثون عن معاناتنا، ولكن للأسف لم نرشيئا على أرض الواقع".

ومضت تقول: أن "الحكومة لم تخصص أي زيادة لرواتب المتقاعدين في موازنة العام ٢٠١٢، وفي الوقت نفسه يصرح بعض النواب بأن هناك إمكانية في استقطاع بعض المبالغ لتحويلها إلى المتقاعدين، لكن لم يتحقق شيء، هل تريدنا الحكومة والبرلمان أن نتسول في الشوارع".

المتقاعد هاشم سليم أكد ما ذكرته حسن، مبينا في حديثه لـ"المدى"، أنه يعاني السكري وارتفاع ضغط الدم منوها بأنه كان يتمنى على الحكومة أن تضع المتقاعدين نصب أعينها وأن توفر لهم ما يحتاجونه من زيادة في الرواتب بسبب الارتفاع في المستوى المعاشي وسواء للمواد الغذائية أو السكن وغير ذلك من متطلبات الحياة الأساسية.

ووصف أوضاع المتقاعدين بالقول: "نحن نعيش حالة كارثية بائسة،أين نحن من التقاعد المخصص لأعضاء مجلس النواب والمستشارين والمجالس المحلية ومجالس الاقضية والنواحي، نحن قضينا سنين طوالاً في خدمة الوطن والمواطن حتى استهلكت صحتنا وقوانا وأصبحنا عاجزين عن تأمين قوت يومنا".

ولفت سليم إلى أن "المتقاعدين يشكلون جمهورا ضخما، لذا أطالب الهيئات الخاصة بالمتقاعدين بأن يشكلوا خطا قويا وتنظيم تظاهرات واعتصامات للمطالبة بحقوقنا المشروعة". بدورها حذرت المتقاعدة سامية نعمة في حديثها لـ"المدى"، من أن المتقاعدين لن يواصلوا السكوت عن المطالبة بحقوقهم، موضحة أن "الراتب التقاعدي الذي أتقاضاه قليل جدا، وهو لا يغطي متطلبات المعيشة"، مردفة بالقول: "الحياة المعيشية في العراق أصبحت لا تطاق، وكنت على أمل أن ينظر مجلس النواب ووزارة المالية إلى معاناتنا لكن ما سمعناه عكس ذلك إذ لم تتضمن موازنة العام الحالي أي بند بزيادة الرواتب التقاعدية".

إلى ذلك، قال رئيس الجمعية العراقية للمتقاعدين فرع بابل عبد الستار مهدي: أن الجمعية قدمت الكثير من المذكرات والمطالعات إلى الحكومة الاتحادية ومجلس النواب واللجنة المالية البرلمانية بخصوص شريحة المتقاعدين وزيادة رواتبهم، لكن ما يحدث أي تطور في الموضوع.

وأضاف في تصريح لـ"المدى"، أن المتقاعدين بأمس الحاجة لزيادة رواتبهم لأن أغلبهم يعانون أمراضا مزمنة، متمنيا على مجلس النواب أن يتفهم الوضع الخاص للمتقاعدين وأن يعمل على تبني قرار بزيادة الرواتب التقاعدية بما يليق بهذه الشريحة. من جانبه، قال النائب عن محافظة بابل هيثم الجبوري في تصريحات صحفية، أن اللجنة المالية البرلمانية درست موضوع زيادة رواتب المتقاعدين المتدنية ومن الممكن أن تأخذ من بند المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث أو من أي بند آخر لزيادة رواتبهم.

كربلائيون: الفقراء والأرامل أحقّ بالمساكن من سواهم

□ كربلاء / علي العلاوي

طالب عدد من أهالي كربلاء بتخصيص أراض سكنية للفقراء والأرامل والأيتام والمتجاوزين وغيرهم من الشرائح المستحقة، مؤكدين على أن هذه الشرائح أحق ممن حصلوا على أراضي سكنية بقوانين خاصة بالرغم من أن لهم مصادر دخل جيدة.

ودعا الأهالي إلى توسيع دائرة توزيع الأراضي السكنية لتشمل أكبر عدد من العوائل وخاصة الفقيرة وذوي الدخل المحدود، بدلا من اقتصارها على شرائح محددة من الشهداء والسجناء السياسيين والموظفين وغيرهم، مشيرين إلى أن اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة دعت إلى وضع خطة شاملة للحد من أزمة السكن، وقد حددت حاجة كربلاء إلى أكثر من نصف مليون وحدة سكنية لتأمين وحدات سكنية للمتعففين.

أزمة خانقة

وقال المواطن علوان الأسدي في حديث لـ"المدى": "إن أزمة السكن خانقة وبدلات الإيجار ارتفعت إلى إضعاف مضاعفة ولم يعد باستطاعة الفرد البسيط الحصول على سكن لائق". وأشار إلى أن إيجار بيت متواضع في منطقة بعيدة عن مركز مدينة كربلاء يصل إلى ٣٠٠ ألف دينار شهريا "وهو رقم لا يمكن لأي مواطن توفيره للسكن، ناهيك عن متطلبات الطعام والشراب والاشتراك الشهري مع مولدات الكهرباء الأهلية، إضافة إلى أجور الماء والعلاج وغير ذلك من الالتزامات"، لافتا إلى أن هذه الالتزامات تتطلب دخلا شهريا يصل إلى مليون دينار.

وأضاف الأسدي أن الارتفاع المتواصل في أسعار شراء العقارات وبدلات الإيجار وعدم توزيع قطع أراضي سكنية "دفع بالعديد من المواطنين إلى التجاوز على أملاك الدولة للسكن تحت بسقف من (الجينكو) وجدران لا تحمي برد الشتاء وحر الصيف، من أجل أن نتمكن من إطعام عوائلنا"، بحسب تعبيره. وبالرغم من هذا الوضع إلا أن الأمل ما زال يحدو علوان الأسدي وغيره من الطبقات المسحوقة، إذ يقول: "ما زلنا نأمل أن نحظى بالاهتمام ونحصل على قطعة أرض في مكان قريب من المدينة وأطرافها، لكن ما يخيب الظن ويثير الحزن أننا نسمع بتوزيع قطع أراضي للموظفين وغيرهم وليس للعوائل الفقيرة".

وألمح الأسدي بالقول: "تمنيت لو أنني كنت شهيدا أو سجينا سياسيا حتى يحصل أولادي على قطعة أرض تؤويهم وتحفظ لهم كرامتهم ليتمكنوا من إكمال دراستهم وهم في بيئة صالحة وليس في مكان تطاردهم فيه مخاوف الإخلاء".

أرامل وايتام يحدوهم الأمل

محاباة

الأرملة أم احمد أوضحت لـ"المدى" أنها تعيل خمسة أطفال بعد أن اغتيل والدهم في محافظة بغداد قبل سنوات وأصبحت في وضع لا تحسد عليه، مشيرة إلى أن ما تتمناه "الحصول على قطعة أرض بمساحة ٥٠ مترا فقط لكي أستر فيها أطفالي ونفسي". وتابعت بالقول: أن "ما نسمعه يترك في نفوسنا غصة، فالدولة توزع الشقق والأراضي السكنية على شرائح محددة وهم السجناء والشهداء السياسيين والموظفين ، بل وحتى المهاجرين الذين قضوا سنين الرخاء في الخارج عادوا ليجدوا من يغدق عليهم الأراضي، في حين لا تحصل الأرامل والفقراء والأيتام على أي شيء". ودعت أم احمد إلى الاهتمام بالأرملة لأنها تختلف عن الرجل الذي يعيل الأولاد إذ تقع عليها الكثير من الالتزامات "عليها أن تحافظ على نفسها، وأن تحصل على عمل شريف لكي تربي أطفالها، والعمل بعمر تجاوز الأربعين سنة يبدو صعبا أمام المرأة".

فيما تساءل المواطن عذاب حنون عن الخطط الكفيلة التي تضعها الدولة للحد من أزمة السكن، مشيرا "نسمع أن هناك شركات تركية وهندية وأميركية وكورية وصينية تقوم بتنفيذ مشاريع سكنية ولكن لا أحد يجد شيئا على الأرض، باستثناء المجمع السكني في منطقة الحر الذي لم يتم توزيع وحدات السكنية لحد الآن ولا أحد يعرف لماذا أو إلى أية جهة سيتم توزيعها".

ونوه في حديثه لـ"المدى" بالقول: "ما هي حاجة السجين السياسي إلى شقة سكنية إذا كان يملك سكنا لائقا"، مشددا على أن المحاباة والتمايز بين فئات وطبقات المجتمع غير محبب "هناك مجالات أخرى لتعويض السجناء وذوي الشهداء السياسيين، لكن لا أحد يلتفت إلى الفقراء بالرغم من انهم الشريحة الأكبر، سواء بتوفير المساكن أم الأموال التي تمكننا من بناء منازل تحفظ كرامتنا".

وترى اللجنة الاقتصادية في محافظة كربلاء أن الحل بيد وزارة البلديات والأشغال العامة فهي الجهة الوحيدة القادرة على إنشاء وحدات سكنية لكون الأراضي تعود إلى ملكيتها ولتوفر الأموال اللازمة لبناء المجمعات السكنية.

وأوضح رئيس اللجنة طارق الخيكاني لـ"المدى"، أن بإمكان وزارة البلديات بناء وحدات سكنية وتوزيعها بين الفقراء أو توزيع أراضي سكنية ومنحهم قروضا عقارية، مضيفا أن هناك نقصا في كربلاء في الوحدات السكنية يصل إلى نصف مليون وحدة سكنية "وهو رقم مخيف في محافظة لا يزيد عدد سكانها على المليون و١٠٠ ألف نسمة، ما يعني أن نحو نصف أهالي المحافظة يعيشون في بيوت مؤجرة أو متجاوزون على أملاك الدولة".

وأشار إلى ان الحل هو في إطلاق التوزيع وعدم حصره بيد الوزارة لكي تتمكن الحكومات المحلية من اتخاذ إجراءاتها، مؤكدا أنه لم يجر توزيع الأراضي السكنية بين المواطنين بشكل واسع ومنظم منذ العام ٢٠٠٣، وما حصل هو توزيع الأراضي بين "فئات محددة نعتقد أنها مستحقة لذلك تثمينا لنضالها، ولكن علينا أن ننتبه إلى الشرائح والفئات الأخرى الأكثر محرومية في هذا البلد"، على حد قوله. ودعا الخيكاني إلى إعداد دراسة موسعة من قبل جهات مستقلة لمعرفة عدد العوائل الفقيرة أو التي تسكن في مجمعات عشوائية أو بيوت آيلة للسقوط لكي يتم إدراجها في أي مشروع سكني أو توزيع قطع أراض سكنية أو شمولهم بالشقق السكنية إذا ما تم إنجازها.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

من يمسح هذا القذى؟؟

لن أضيف جديدا عما يشهده العراقي ويلمسه ويعايشه كل ساعة وكل يوم ، فالفوضى غير الخلاقة ضاربة أطنابها في كل زاوية ومرفق ، حيث الكتل الكونكريتية منتشرة كالبثور، والشوارع المستقيمة صارت منعطفات ومكبات للقمامة، والبسطات وعربات البيع العشوائي احتلت الأرصفة وشوهت معالم الشوارع والجزرات الوسطية المشجرة، التي كانت يوما ما متعة للناظرين.

من ركام هذي الفوضى، ولا فنية الإعلانات ،التي تشوهها الأخطاء الإملائية والنحوية، إلى البوسترات وصور رؤساء الكتل والكيانات، وبوتريهات الأئمة – عليهم السلام – تبدو بعض المعلقات كأسياخ حديد تخز العين وتدمي الفؤاد. المعلقة الأكثر إيلاما، والمبثوثة في أكثر من شارع رئيس، لرجل في منتصف العمر،- يفترش رصيفا متربا ـــ ويعرض عاهته يتسول، تلتقط عيناي ما مكتوب لشرح الصورة :: (لا تقلل من قدرك، فالإنسان بكرامته)

عن أية كرامة تتحدث الصورة المهينة للإنسانية أجمع في أكثر بلدان العالم غنى؟، الكرامة تخجل من صورة صبي في العاشرة يتقافز بين السيارات المارقة لبيع العلكة ومناديل الورق بدل التواجد في مدرسة ، الكرامة تتوارى حين تضطر المرأة الحرة لإرتداء (البوشي) كي لا يتعرف عليها أحد من الجوار ، أو المعارف وهي تستعطف المارة و تتسول.

توفير الكرامة يقتضي البحث عن رواتب كافية للرعاية الإجتماعية،، عن رواتب جارية للمسنين –دون محاصصة وتمييز دين عن دين وطائفة عن طائفة،، عن دور مؤهلة لإيواء الأيتام، ومثلها للأرامل والثكالى، عن حل للعاطلين عن العمل ،، عن مدارس تستوعب أولاد الشوارع، بعد رفع لافتة التعليم الإجباري،، إلى جانب التعليم المجاني.. و.. و..

نبحث عن أسماع ما أصابها الصمم، لتسمع.. نبحث عن مسؤولين يخجلون من مطالبة العاجز الا يتسول ويحتفظ بكرامته المسلوبة.

نبحث عن عيون مبصرة ترى القذى المستفحل في مآقي بغداد ، وأناملٍ رحيمة تمسح الدمل المتقيح قبل أن تطالب الناس بالاحتفاظ بالكلمة التي تهرأت من كثرة الإستعمال..... الكرامة!!